القدس عاصمة فلسطين

ترجمات صحافة الاحتلال الإسرائيلي ، الأحد، 9 كانون ثاني / يناير 2022

في التقرير:

- **إسرائيل تؤخر دخول معدات البنية التحتية للمياه والصرف الصحي في غزة. والنتيجة: تضرر مياه الشرب وتصريف المياه العادمة في البحر**
- **تحدٍ آخر للائتلاف الحكومي: مناقشة قانون الجنسية والتصويت عليه في اللجنة الوزارية**
- **بعد التحقق من إصابة سبعة جنود بأوميكرون، تقرر تحويل الكتيبة كلها إلى العزل المنزلي**
- **إصابة ثلاثة نواب في الكنيست**

إسرائيل تؤخر دخول معدات البنية التحتية للمياه والصرف الصحي في غزة. والنتيجة: تضرر مياه الشرب وتصريف المياه العادمة في البحر

تقرير: عميرة هس/ "هآرتس"

تؤخر إسرائيل، في الأشهر الأخيرة، إدخال المئات من قطع الغيار الضرورية لتشغيل شبكة المياه والصرف الصحي في قطاع غزة بشكل سليم. ونتيجة لذلك، يتم تصريف مياه الصرف الصحي في البحر، ويكون تسرب المياه من الأنابيب أكثر حدة من المعتاد، ولا يتم تصريف مياه الأمطار بشكل صحيح وهناك خطر حدوث فيضانات. كما تضررت

القدس عاصمة فلسطين

نوعية وكمية مياه الشرب التي يتم تنقيتها في منشآت خاصة، ويتكرر حدوث العيوب نفسها، لأن الإصلاح يتم بمواد مرتجلة.

وأفادت مصادر مهنية في دائرة خدمات المياه في بلديات الساحل في قطاع غزة، أنه منذ انتهاء جولة القتال في أيار الماضي، حدث تأخير متواصل ومماطلة في الموافقة على طلبات إدخال قطع الغيار اللازمة، دون إبداء أسباب. وفي محادثة مع "هآرتس"، رفض مصدر أمني مزاعم التأخير.

طبقاً لماهر النجار، نائب المدير العام لدائرة خدمات المياه في غزة، قبل جولة القتال في مايو الماضي، انتظر الموردون ما بين أسبوع وشهر للحصول على موافقة إسرائيلية لإحضار مواد كانوا في أمس الحاجة إليها للصيانة الروتينية أو إصلاح الأعطال؛ أما الآن، فيتراوح زمن الانتظار بين شهرين وخمسة أشهر، بل وأحيانا أكثر. وتعاني حوالي 500 منشأة للمياه والصرف الصحي، في القطاع، من نقص في الصمامات والفلاتر والمضخات والأنابيب والمعدات الكهرو ميكانيكية والكابلات الكهربائية، وقطع غيار لسيارات الخدمة وأنظمة للكمبيوتر والفحص والرقابة وجمع البيانات وتشغيلها.

وأوضح النجار أن "المشاريع الجديدة التي قمنا ببنائها، مثل مرافق التحلية ومحطة معالجة مياه الصرف الصحي وخزانات المياه وبعض الآبار، يتم تشغيلها باستخدام أحدث أنظمة الكمبيوتر. وهي بحاجة إلى قطع غيار إلكترونية، على أساس منتظم، لتعمل". وبحسب

قوله، حتى قبل جولة القتال، تم تقديم طلبات الحصول على قطع غيار لأنظمة الكمبيوتر، ولم يتم الرد عليها حتى الآن.

ومن هذه المرافق محطة ضخ مياه الصرف الصحي في مدينة خان يونس، حيث تسببت المعدات البالية في حدوث فيضانات عديدة. فقد تم تركيب مضختين جديدتين في الموقع، ولكن تأخرت الموافقة الإسرائيلية على الطلب المقدم، قبل جولة القتال، لاستيراد "خزان الزيادة" – وهو جهاز يساعد على تغير الضغط في النظام – والصمامات المصاحبة له. ومنذ ذلك الحين انفجرت الأنابيب مرة أخرى، فتم إرجاع المضخات القديمة كي لا تتضرر المضخات الجديدة بسبب الأعطال المتكررة. وقبل حوالي شهرين، وصل "خزان الزيادة"، لكن بدون الصمامات. ولم يتم تركيب الخزان، وبحسب النجار، "بدون القدرة على مراقبة الضغط، ينفجر كل يوم أنبوب في محطة الضخ، ونرتجل في إصلاحه".

تحتاج محطة معالجة مياه الصرف الصحي الجديدة في خان يونس، والمتصلة بنفس محطة الضخ، إلى 100 قطعة غيار للمعدات الميكانيكية والكهربائية. وأثناء القتال، أُجبر عمال المنشأة على مغادرة المكان، بسبب القصف الإسرائيلي، وبالتالي لم يتم القيام بأعمال صيانة روتينية هناك لمنع الأعطال.

تفتقر محطة تحلية مياه البحر في دير البلح وسط القطاع إلى عدة عناصر، من بينها لوحة تحكم في الجناح الرئيسي. ونظرًا لنقص الأجزاء، فإن المنشأة تقوم بتحلية كمية مياه أقل من قدراتها – 1600 متر مكعب من 6000 متر مكعب في اليوم. لذلك عادت دائرة

القدس عاصمة فلسطين

خدمات المياه في قطاع غزة إلى الضخ من الآبار التي تم إغلاقها بالفعل بسبب ارتفاع ملوحة المياه فيها.

بالإضافة إلى التأخيرات غير المبررة، يتم تشويش التشغيل السليم لشبكات المياه والصرف الصحي أيضًا بسبب الحظر الذي فرضته إسرائيل، في أوائل عام 2021، على إدخال أنابيب حديدية يزيد قطرها عن 1.5 بوصة. تحتاج أنظمة معالجة وتنقية مياه الصرف الصحي إلى أنابيب يتراوح قطرها بين 2 و10 بوصات. وبالتالي، لا يستطيع موظفو دائرة خدمات المياه إصلاح الأعطال في الأنابيب الحديدية الموجودة، والتي تضرر بعضها في التفجيرات الحربية الأخيرة. لذلك، يزيد التسرب المستمر للمياه ومياه الصرف. وبحسب النجار، ونظرا لصعوبة إصلاح شبكة الصرف هذه الأيام، خلال موسم الأمطار، يسود القلق من حدوث فيضانات في الأحياء السكنية والمنازل.

ممثلو دائرة التنسيق والارتباط (DCO) في غزة، والتي تقدم تقاريرها إلى منسق العمليات الحكومية في الأراضي المحتلة في وزارة الأمن، أبلغوا المهندسين والمنسقين في دائرة خدمات المياه في غزة بأن يستخدموا أنابيب بلاستيكية. لكن بحسب النجار، في مخارج محطات الضخ يجب أن تكون الأنابيب من الحديد بسبب ارتفاع ضغط المياه. وقال "لم يكن مهندسونا سيسعون للحصول على موافقة للتزود بأنبوب حديدي لو كان بإمكانهم تركيب أنبوب بلاستيكي في مكانه".

كما تعاني منشآت تنقية مياه الشرب من نقص في قطع الغيار. لا يوجد بديل لهذه المرافق، لأن مياه الخزان الجوفي في غزة لا تكفي لتزايد عدد السكان. على مدى عقود، كان يتم الضخ بشكل مفرط، ما تسبب في زيادة تغلغل مياه البحر إلى طبقة المياه الجوفية، بالإضافة إلى تسرب مياه الصرف الصحي. وهناك 300 بئر في القطاع تنتج حوالي 85 مليون متر مكعب من المياه سنوياً، لكنها مياه مالحة ويجب أن تخضع للتحلية والتنقية.

مياه الصنبور غير صالحة للشرب

حتى يومنا هذا، ترفض إسرائيل ربط القطاع بالبنية التحتية القطرية للمياه، رغم أنها تسيطر أيضًا على مصادر المياه في الضفة الغربية وتحول معظم مياهها إلى السكان الإسرائيليين. لا تصر السلطة الفلسطينية وحماس والدول الداعمة للسلطة الفلسطينية على زيادة الكميات التي تبيعها إسرائيل لغزة، وتعتمدان على خطط لزيادة كمية مياه البحر المحلاة.

حاليا، وبعد مرور أكثر من عقدين منذ بدء الحديث عن تحلية مياه البحر داخل قطاع غزة، يتلقى القطاع حوالي ثمانية ملايين متر مكعب سنويًا من مرافق التحلية التي أقيمت فيه. وأدى الاعتراف الدولي بأن أزمة المياه الدائمة تتطلب أيضًا إمدادات من إسرائيل إلى زيادة الكميات التي تبيعها شركة ميكوروت للقطاع من خمسة إلى ثمانية ملايين متر مكعب، خلال فترة فك الارتباط عام 2005، إلى حوالي 15 مليون متر مكعب سنويًا اليوم. إجمالاً، فإن حوالي 20٪ فقط من المياه المتدفقة في صنابير القطاع صالحة للشرب.

القدس عاصمة فلسطين

يؤدي التشغيل الجزئي لمنشآت تحلية وتنقية المياه الجوفية إلى انخفاض في كميات مياه الشرب، وخاصة في جودتها. مائة من هذه المرافق العامة يتم تشغيلها من قبل البلديات وإدارة خدمات المياه وتوفر مياه الشرب المجانية عبر صنابير مركزية لحوالي 180.000 شخص – عادة من السكان الأكثر فقراً. هؤلاء لا يمكنهم شراء المياه المستوردة في زجاجات أو المياه التي تم تنقيتها في مرافق خاصة والتي يشتريها السكان بالمال.

شهدت الأيام الأخيرة بعض التقدم في إدخال مواد احتياطية لمحطة معالجة مياه الصرف الصحي التي تمولها ألمانيا في مخيم البريج، في وسط القطاع. يخدم المرفق حوالي 800.000 شخص، وقد استثمرت ألمانيا 100 مليون دولار في بنائه. وبحسب النجار، تساهم حوالي 30 دولة ومنظمة دولية في نظام المياه والصرف الصحي في قطاع غزة، لكن معظمها لم يستثمر مثل هذه المبالغ الكبيرة. وقال النجار "خلافا لممثلي الحكومة الألمانية، لا يمكن لأي شخص أن يسأل مكتب منسق العمليات في الأراضي المحتلة عن سبب تأخير المواد اللازمة للمشروع الذي يموله". ومع ذلك، شدد على أن هذا هو أحد خمسة مرافق.

في غضون ذلك، وفي ظل عدم وجود قطع غيار، تعالج المنشأة في البريج 35 ألف متر مكعب من المياه العادمة يوميًا، بدلًا من 60 ألف متر مكعب. يتم تصريف باقي الكميات في المرافق القديمة، ويتم تصريف المياه العادمة في البحر. وأضاف النجار "هذا يسبب

القدس عاصمة فلسطين

الضرر لبيئتنا، وسيء للفلسطينيين، وسيء لمنشأة تحلية مياه البحر لدينا، وهو مضر لبيئة الإسرائيليين –لأن جبال أسدود وعسقلان قريبة جدًا".

"أداة ضغط سياسي"

يتم شراء قطع الغيار والمواد الخام من قبل المقاولين والموردين الذين فازوا بالعطاءات من دائرة خدمات المياه، وهم الذين يسعون للحصول على موافقة إسرائيل على إدخال المعدات. وقال النجار إنه نظرا لفترة العلاج الطويلة لدخول المواد والدفع التراكمي لقاء تخزين البضائع المستوردة من الخارج في الموانئ، فإن العطاءات في المناقصات تزيد بحوالي 30٪ عن التكلفة الأساسية، وهذه مبالغ كان يمكن تحويلها لتطوير وتوسيع الشبكة. كما أن الموظفين في قسم خدمات المياه يضيعون وقتا ثمينا أمام دائرة التنسيق والارتباط في استفسارات لا تنتهي حول موقف الطلبات.

تحدٍ آخر للائتلاف الحكومي: مناقشة قانون الجنسية والتصويت عليه في اللجنة الوزارية

"معاريف"

بعد العاصفة التي رافقت تمرير قانون الكهرباء في القراءة الثانية والثالثة، بأغلبية 61 مؤيدًا وامتناع ثلاثة عن التصويت وغياب المعارضة، تواجه الحكومة الآن أسبوعًا مليئًا بالتحديات. فقانون الجنسية، الذي تروج له وزيرة الداخلية أييلت شكيد، سيطرح للنقاش والتصويت عليه، اليوم الأحد، في اللجنة الوزارية لشؤون التشريع. ومن المتوقع أن يصل

القدس عاصمة فلسطين

قانون التجنيد إلى الهيئة العامة للكنيست، في وقت لاحق من هذا الأسبوع. كما سيتم هذا الأسبوع طرح قانون التهويد الديني على طاولة الكنيست.

وكانت شكيد قد أعلنت، في الأسبوع الماضي، أنها تنوي، حتى نهاية يناير الجاري، طرح قانون المواطنة للتصويت عليه في الهيئة العامة للكنيست. وفي وقت سابق، طُلب من وزيرة الداخلية الرد على المحكمة العليا في هذا الشأن، كجزء من التماس لصياغة إجراء بخصوص طلبات لم شمل العائلات التي تجمع بين فلسطينيين وعرب من إسرائيل. على الرغم من أن شكيد أبلغت المحكمة العليا بأنها ستطرح القانون للتصويت في وقت لاحق من هذا الشهر، إلا أنها لا تعرف حاليًا كيف سيتم العثور على الأغلبية المطلوبة للموافقة على القانون – سواء بمساعدة التحالف أو بالأحرى بمساعدة المعارضة.

يسار إلى أن القانون الذي يمنع لم شمل العائلات الفلسطينية، سقط خلال التصويت عليه في تموز الماضي. في حينه حظي مشروع القانون بدعم من ميرتس والعربية الموحدة، بفعل التزامهما للتحالف. وبعد عدة ساعات من سقط القانون أعلنت الوزيرة شكيد أنها ستحاول إعادة المصادقة على القانون في غضون أسابيع قليلة وعرضه للتصويت عليه مرؤة أخرى في الكنيست. وفي الأسابيع الأخيرة، اتصلت شكيد بالعديد من أعضاء الليكود، بما في ذلك يوفال شتاينتس وآفي ديختر، وعرضت عليهم طرح قانون المواطنة باسمهم وقيامها بتجنيد الدعم له في الائتلاف. بالإضافة إلى ذلك، علم في وقت سابق أنها حاولت

القدس عاصمة فلسطين

من خلال الوسطاء إقناع أعضاء الكنيست من الليكود بتسجيل إنجاز باسمهم. وهي بدورها ستستفيد من حقيقة إقرار القانون. لكن الليكود رد بالنفي.

وأعلنت حركة ميرتس أنها لن تصوت مع القانون هذه المرة. وأشار عضو الكنيست موسي راز، إلى قانون المواطنة في برنامج "سبت الثقافة" في بئر السبع، وقال: "لن نصوت لقانون المواطنة مرة أخرى، لست متأكدًا على الإطلاق من أننا سنكون الوحيدين الذين سيصوتون ضد هذا القانون. تلقيت الكثير من الاستفسارات خلال عطلة نهاية الأسبوع من الناخبين لدينا. علينا الاستمرار في العمل بطريقة معقدة لن تعرض الحكومة للخطر من جهة، ولكن لا تسمح للحكومة من جهة أخرى بأن تكون يمينية".

وقال راز في حديث لصحيفة "معاريف": "بما أنه تم التوصل إلى اتفاق معنا ولم تلتزم به الوزيرة شكيد، فإنه لا يمكن لأحد أن يتحدث معنا عن دعم القانون. كان الاتفاق هو أن نصوت لصالح القانون، بينما تسمح هي بإجراء فحص فردي لكل حالة وتسمح بلم شمل تلقائي لجميع العائلات. حتى يومنا هذا، لم يتم لم شمل عائلة واحدة". وقالت عضو الكنيست غابي لاسكي (ميرتس) في حديث لـ "معاريف": "ليس من الواضح سبب قيام الوزير بإعادة طرح القانون على الحكومة. انهها لم تف بالتزاماتها تجاه ميرتس ولا يوجد سبب يدعو ميرتس لدعم القانون".

شكيد على علم بجناح المعارضة اليساري في الحكومة. ويقول المقربون منها إنه يجري معالجة القضية. وصرح مكتب وزيرة الداخلية: "تنوي وزيرة الداخلية تقديم مشروع قانون

القدس عاصمة فلسطين

حكومي بشأن قانون الجنسية إلى اللجنة الوزارية في الأسابيع المقبلة. شكيد مصممة على تمرير القانون من منطلق المسؤولية الوطنية والمسؤولية عن أمن دولة إسرائيل".

بعد التحقق من إصابة سبعة جنود بأوميكرون، تقرر تحويل الكتيبة كلها إلى العزل المنزلي

"معاريف"

علم الليلة الماضية (السبت)، أنه تم إرسال كتيبة بأكملها إلى العزل المنزلي، بعد اكتشاف سبع إصابات محققة بسلالة اوميكرون بين جنود الكتيبة في قاعدة نيتسانيم. وتجدر الإشارة إلى أنه تم اختبار باقي نشطاء الكتيبة، بالفعل في القاعدة، فتبين أن جميع الفحوصات سلبية.

سينتظر جميع جنود الكتيبة الذين تم حجرهم في منازلهم لعدة أيام قبل المصادقة على إجراء اختبار مستضد ثانٍ، قبل أن يتمكنوا من العودة إلى القاعدة

إصابة ثلاثة نواب في الكنيست

في تقرير آخر، تشير معاريف إلى الكشف عن إصابات بالسلالة في الكنيست. وقال ضابط الكنيست، يوفال حين، إن ثلاثة نواب أصيبوا بالفيروس.

وقال إن النواب الذين تأكدت إصابتهم هم يوآف بن تسور من شاس، وحاييم كاتس وإيتي عطية من الليكود ومستشار نائب الوزير أفير كارا من يمينا.

القدس عاصمة فلسطين